

الأسعد: على الغالبية أن تطبق مبدأ الديمقراطية وتشكل حكومة أكثرية.. لأن الحكومات التي تسمى "توافقية" لا تبني الدولة

"النظام الإيراني يعرقل تشكيل الحكومة لأن الكثير من ملفاته وأوراقه غير محسومة مع المجتمع الدولي.. والنظام السوري لا يزال مقتنعاً بأن مصلحته ليست مع الصف العربي"
جمال العيط

رأى رئيس تيار "الانتماء اللبناني" أحمد الأسعد أن السبب الرئيسي لعدم تشكيل الحكومة حتى الآن هو "عدم نضوج الظروف بعد، وهي ليست ظروفًا محلية فحسب بل ظروف إقليمية"، موضحاً أن "القمة السعودية - السورية في دمشق أخيراً، بينت أن هناك نوايا جديّة لتشكيل الحكومة، إنما لا يجب أن ننسى أنّ النظام السوري ليس الوحيد الذي يعطي الضوء الأحمر أو الأخضر لتسهيل تأليف الحكومة، وإنما هناك النظام الإيراني الذي لا يتجاوب في موضوع تشكيل الحكومة لأنه لا يستفيد من التأليف في الوقت الراهن".

الأسعد، وفي حديث لموقع "nowlebanon.com"، أكد أنّ "العرقلة في المرحلة الحالية هي من النظام الإيراني لأن لديه الكثير من الملفات والأوراق غير المحسومة مع المجتمع الدولي وهو يتلاعب بها، من العراق الى فلسطين الى لبنان وصولاً حتى اليمن"، مشدداً على كون "النظام الإيراني هو اليوم العقبة الأساسية، وبالتالي حتى لو أبدى النظام السوري ليونة في تسهيل تأليف الحكومة ولم يدها النظام الإيراني، فالحكومة اللبنانية لن تتشكل".

وأضاف الأسعد أنّ "لقاء القمة الذي عقد في دمشق أخيراً، حاول خلاله العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز إظهار نواياه الحسنة تجاه قضية لبنان والمنطقة، ولكن للأسف لم يقابله النظام السوري بالمثل بنوايا حسنة، لأن النظام السوري لا يزال مقتنعاً بأن مصلحته ليست مع الصف العربي وإنما مع النظام الإيراني، وهذا ما يحول دون إيجاد حلول جذرية للمشاكل التي يعاني منها المجتمع اللبناني".

إلى ذلك لفت الأسعد إلى أنّ "الورقة اللبنانية بالنسبة للنظام السوري هي ورقة أساسية، لأنه من خلال هذه الورقة يستطيع مواجهة المجتمع الدولي عندما تصل المحكمة الدولية الى نهاية المطاف، لأن الكل يعرف أن الهاجس الأساسي للنظام السوري اليوم هو المحكمة الدولية"، موضحاً أنّ "هناك ملفات عديدة في لبنان يتمسك بها النظام السوري سواء من خلال السلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها، أو سلاح "حزب الله"، وأيضاً مسألة ترسيم الحدود اللبنانية - السورية، وقضية المعتقلين في السجون السورية وغيرها من الملفات، وهذا ما يسمح لسوريا بمفاوضة المجتمع الدولي في محاولة منها لجعل هذا المجتمع يغمض النظر عن أي قرار يصدر من المحكمة الدولية".

الأسعد الذي حدّر من أنّ "الوضع اللبناني مهياً اليوم لأي انفجار"، لفت إلى أنّ "أي جهة ترى أنّ مصلحتها تصعيد الوضع الأمني في لبنان قادرة على القيام بذلك نظراً إلى كون النفوس والظروف اللبنانية مهياً على هذا الصعيد"، معرباً عن أسفه "إزاء هذا الواقع الذي يشكل دليلاً ساطعاً على أنّ الدولة اللبنانية ما زالت بعيدة كل البعد عن أن تكون دولة فعلية وقادرة على ضبط الوضع الداخلي كباقي دول العالم. وهو واقع يعزز القول إن في لبنان لا يمكن أن يكون هناك أي استقرار أو أمن أو أمان، إذا لم يكن قرار الحرب والسلم بيد الدولة اللبنانية، وإذا لم يكن السلاح بيد الجيش اللبناني وحده، وإذا لم نصل الى هذه الغاية فإن لبنان سوف يظل عرضة للتأثيرات والخروقات من قبل الدول التي ترى أنّ مصلحتها تكمن في استغلال الورقة اللبنانية من أجل المساومة عليها مع المجتمع الدولي".